



منظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك

التجارة



COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التجارة

نوفمبر 2017

مكتب تنسيق الكومسيك

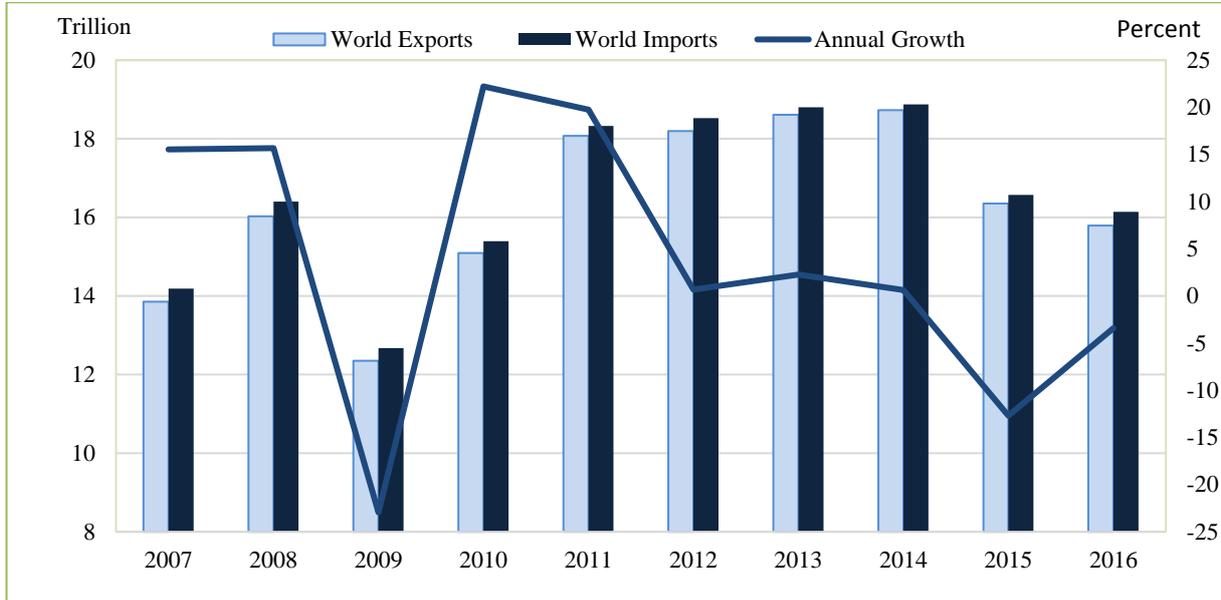
## نبذة عن التعاون في مجال التجارة

### 1. مقدمة

تمثل التجارة الدولية حافزًا هامًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن تحسين التجارة الدولية في الدول يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وفرص العمل. وترى كثير من الدول أن التجارة الدولية أداة مهمة لتعزيز الاندماج مع الدول الأخرى ما جعلها تتخذ خطوات هامة تجاه زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية الأطراف.

في المدة بين عامي 2003 و2008، سجلت التجارة الدولية نموًا ملحوظًا، تلاه تراجع هائل في عام 2009. وعلى الرغم من انتعاش حركة التجارة العالمية في 2010، واستمرار هذا الانتعاش في التنامي في عامي 2012 و2013، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ مستوى معدلات النمو قبل وقوع الأزمة. وبحسب منظمة التجارة العالمية، فقد أعقب نمو التجارة العالمي المتدني عام 2016 ضعف في نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي بواقع 2.3 بالمائة، بينما بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي 2.7 بالمائة عام 2015.

الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2016)



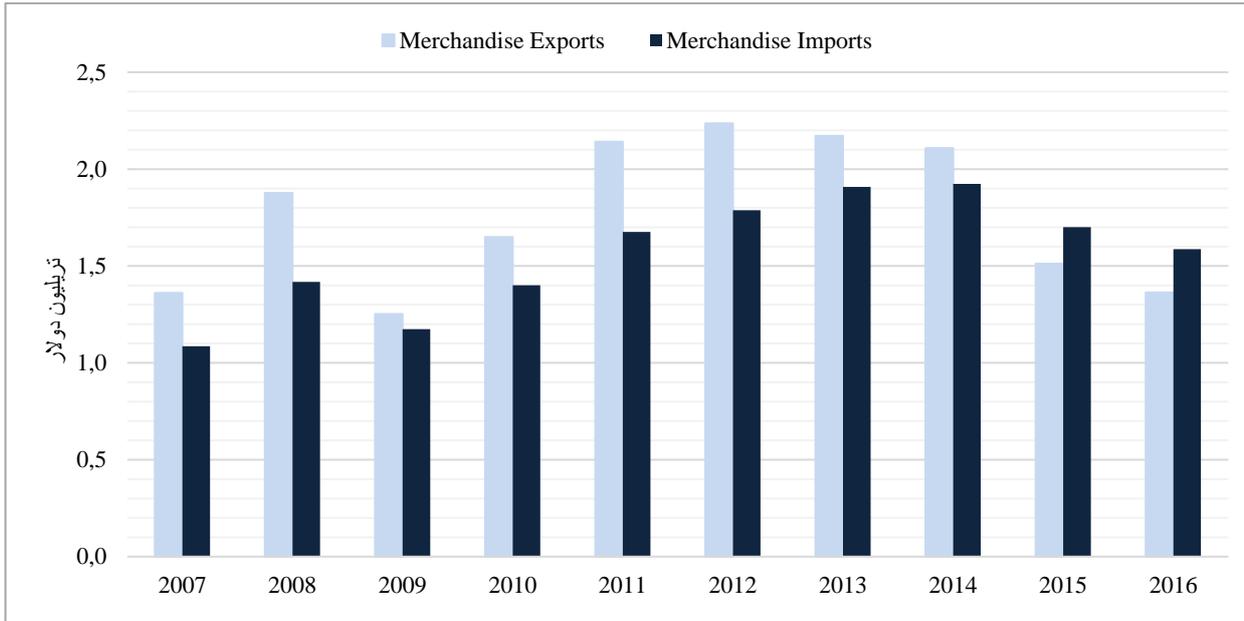
المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

أخذت أسعار السلع في الانخفاض منذ عام 2012. وفي عام 2015، شهدت أسعار السلع المرتبطة وغير المرتبطة بالطاقة هبوطاً أكثر حدة، كما انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 39.3%، وتراجعت أسعار السلع غير النفطية بنسبة 19.1% في الفترة بين ديسمبر 2014 و2015. وعلى الرغم من هذا الهبوط الكبير في قيمة التجارة العالمية، استمر حجم التجارة العالمية (الذي واجه تغيرات في

الأسعار وأسعار الصرف) في النمو بنسبة 1.3 بالمائة في عام 2016. ويعود السبب الرئيسي في هذا الهبوط الكبير في قيمة الدولار في التجارة العالمية إلى انخفاض قيمة العملات المحلية. كما أسهم انخفاض قيمة الدولار في السلع والنفط في هذا الهبوط.

### التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 2: إجمالي الصادرات والواردات في منظمة التعاون الإسلامي (2016)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

انخفض إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 12.5 بالمائة، وذلك من 1.6 تريليون دولار أمريكي في 2015 إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي في 2016. ومن بين الأسباب الهامة التي يُعزى إليها انخفاض صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاض مستوى النمو في المنطقة، وانخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملات المحلية.

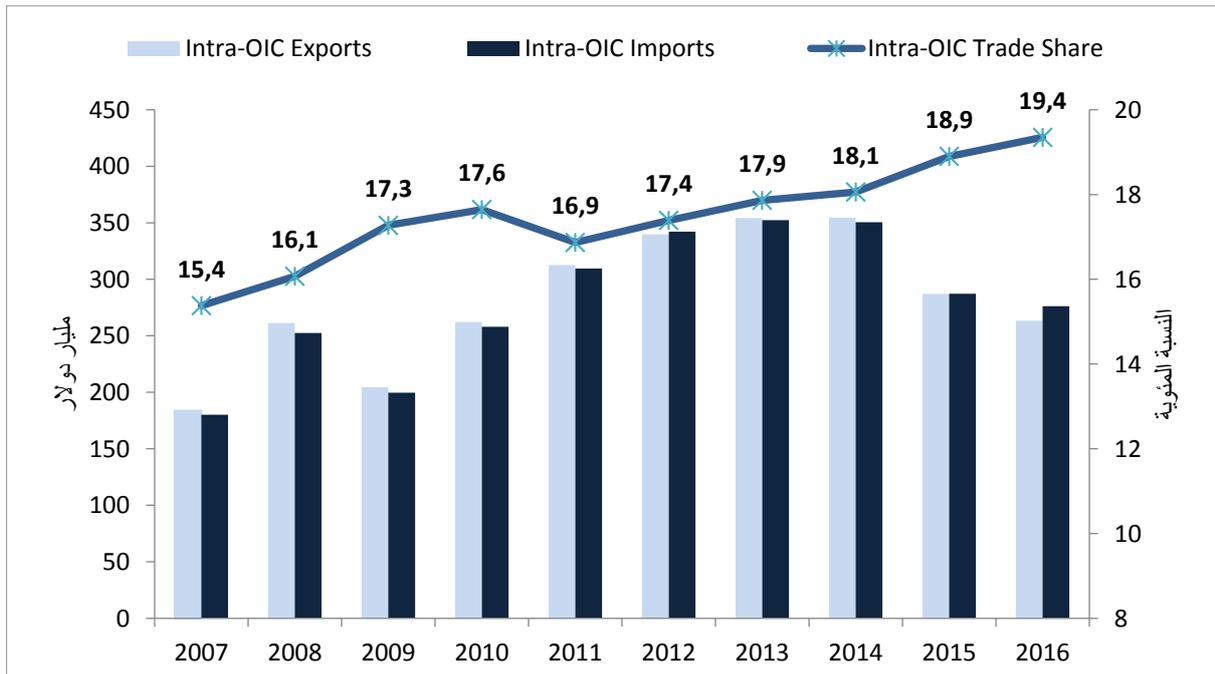
كما انخفض إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي، الذي استمر في الانخفاض في الفترة بين 2012 و2014، بنسبة 11 بالمائة ليصل إلى 1.6 تريليون دولار في سنة 2016. مما أدى إلى انخفاض إجمالي حجم التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 11.7 بالمائة، ليصل إلى 3 تريليون دولار أمريكي في 2016 بعد أن كان 3.4 تريليون دولار أمريكي في 2014.

### التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، لا تبلغ حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستوى المطلوب، ويُعزى السبب في ذلك إلى بعض المشكلات التنظيمية. وتمثل سياسات حماية التجارة الوطنية، والرسوم الجمركية العالية، والعوائق غير الجمركية، وضعف اللوجستيات والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، والتمويل التجاري غير المستفاد منه بشكل كافٍ، وآليات التأمين مشكلات رئيسية تواجهها المنطقة. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك عدد من الدول الموارد المالية الكافية أو أنظمة الدفع والخدمات المصرفية المناسبة. وكما يبين الشكل 3، فعلى الرغم من تلك التحديات، ارتفعت حصة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 19.4 بالمائة عام 2016، مقارنة مع 18.9 عام 2015.

وفي 2016، بلغت الصادرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 19.7 بالمائة، بينما بلغت الواردات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 19 بالمائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي. ويوضح الشكل 3 أدناه اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2007.

الشكل 3: التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2007-2016 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي لسنة 2017 وفقاً لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

## 2. الاتجاهات العالمية في تسهيل التجارة

منذ سنة 2013، شهدت ساحة تعزيز التجارة العالمية تطورات هامة . وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية بخصوص "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة على نطاق أكبر. وقد اتفق الوزراء على هذه الحزمة في ختام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013. وتتألف الحزمة من 10 قرارات/بيانات وزارية تغطي تدابير تيسير التجارة والزراعة والتنمية. وتمثل اتفاقية تيسير التجارة أحد أهم العناصر في حزمة بالي .

تحدد اتفاقية تيسير التجارة التدابير المعنية بإزالة العوائق المفروضة أمام التجارة الدولية، وذلك من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية. وطبقاً لمنظمة التجارة العالمية، قد تسهم الاتفاقية في زيادة صادرات السلع العالمية بقيمة تريليون دولار سنوياً. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ من سبتمبر 2017، بعد مصادقة أعضاء منظمة التجارة العالمية بالكامل والبالغ عددهم 121 عضواً.

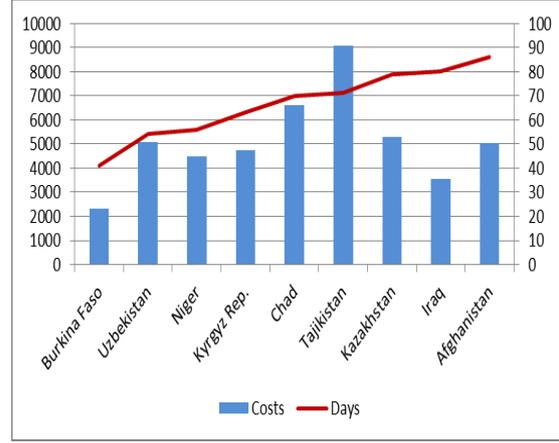
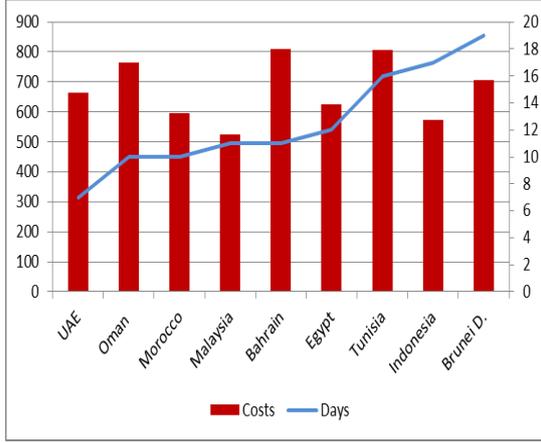
### 3. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وإذ نقر بأهمية خفض التكاليف التجارية، نبزغ أهمية تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن تحديد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في التجارة على النحو التالي: الخدمات اللوجستية المحدودة، والافتقار إلى البنية الأساسية المناسبة، وعدم فعالية الأطر القانونية، والعمليات الجمركية الروتينية، والافتقار إلى آليات التنسيق الفعالة بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص. وتوفر هذه التحديات، بعد التغلب عليها بنجاح، فرصاً واعدة لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء.

ويختلف أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث العمليات التجارية. وقد طورت بعض المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير للوقوف على المشكلات التي تعوق حركة التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية في الدول. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المنكبدة في إدارة النقل الداخلي، والموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي، والرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 دولة. وتشير الأرقام التالية إلى متوسط عدد الأيام ومتوسط التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى والأقل.

الشكل 5: مدة وتكلفة صادرات الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى

الشكل 4: مدة وتكلفة صادرات الدول الأعضاء ذات التصنيف الأقل



المصدر: البنك الدولي

ولكن يمكن لاتفاقية تيسير التجارة أن تكون وسيلة تعزيز مهمة تستعين بها الدول الأعضاء لتحسين الأرقام الحالية. وحتى سبتمبر 2017، صادقت 27 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على هذه الاتفاقية.

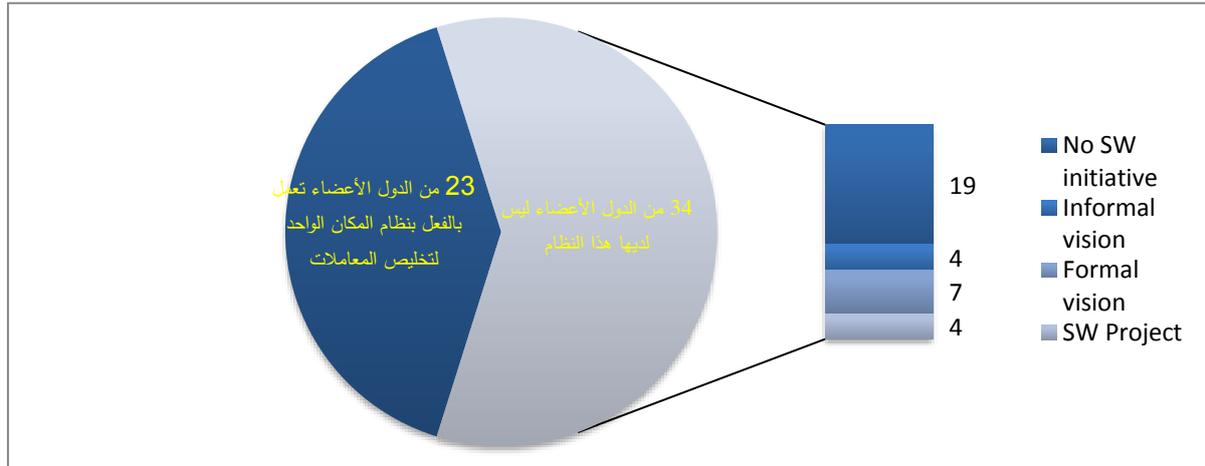
#### 4. اتفاقية تيسير التجارة وأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نظرًا لأهمية الأمر للدول الأعضاء، قدمت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك في اجتماعاتها الأخيرة توضيحات وشروحات حول النواحي المختلفة لاتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا الشأن، ركزت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك في اجتماعها السابع والثامن، في العام الماضي، على الأوجه المختلفة لاتفاقية تيسير التجارة مثل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين سبل التعاون فيما بين الهيئات.

وعلاوة على ذلك، عُقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في 9 مارس 2017 تحت عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وفي هذا الاجتماع، شرحت مجموعة عمل التجارة الوضع الحالي للدول الأعضاء فيما يتعلق بتلك الأنظمة، والتي تمثل وسيلة مهمة لتيسير حركة التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء.

كما أكد التقرير البحثي، المعد خصيصًا لهذا الاجتماع، أن الدول الأعضاء قد أبدت اهتمامًا كبيرًا بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في السنوات الأخيرة. وعليه، أصبحت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد موجودة في 23 دولة من الدول الأعضاء بينما لم تكن موجودة سوى في 7 دول منها في بداية عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، تأسس 4 من الدول الأعضاء حاليًا أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد، وتضع 11 دولة من الدول الأعضاء تصورًا خاصًا بها لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد (راجع الشكل 6).

الشكل 6: أوضاع تنفيذ أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



فيما يلي التحديات الرئيسية في إطلاق أو تنفيذ أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء:

- ضعف جودة الأعمال التحضيرية في المرحلة الأولية من التنفيذ
- عدم تطبيق التغييرات اللازمة في إطار العمل القانوني والتشريعي وفي مستوى معالجة الأعمال
- الافتقار إلى المرونة والتوافق فيما يتعلق بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
- عدم وجود البديل واستمرارية العمل
- التكاليف العالية على المستوى التشغيلي لأنظمة المكان الواحد
- الأداء المحدود بسبب ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
- الافتقار إلى الأسلوب التنظيمي لمعالجة الأعمال وتخطيط البيانات

توصلت مجموعة عمل التجارة في اجتماعها التاسع إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية،
- تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال،
- منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد،
- تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة المحلية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة التعاون الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

## 5. المناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الهامة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى القومي والإقليمي وزيادة الدخل القومي. حيث إنها تتيح للدول إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتيسير التنوع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعميق، وكذلك تمديد، سلاسل القيمة في المجال الاقتصادي. ومراعاة لأهمية المناطق الاقتصادية الخاصة، فقد ركزت مجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك على موضوع "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في اجتماعها العاشر المنعقد بتاريخ 2 نوفمبر 2017. وخلال الاجتماع، تناقش المشاركون حول الممارسات والاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة وكذلك الوضع الحالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة.

وطبقاً للتقرير البحثي المعد لهذا الاجتماع، فمن خلال المناطق الاقتصادية الخاصة، تستطيع الحكومات تطوير رأس المال البشري وإنشاء مصادر دخل حكومية والحد من النفقات الحكومية على إعانات البطالة وإنشاء أسواق للسلع والخدمات المنتجة محلياً. ويمكن أن تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة كذلك في معدلات صادرات الدولة المضيفة نظراً لقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، والتي يتم بيعها في الأسواق الأجنبية.

ويكشف التقرير عن الانتشار السريع للمناطق الاقتصادية الخاصة حول العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي. حيث يوجد تقريباً حوالي 242 منطقة اقتصادية خاصة تعمل داخل 33 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتبلغ نسبة مناطق التجارة الحرة حوالي 36% من المناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي، بينما تبلغ نسبة مناطق تجهيز الصادرات منها حوالي 25%. تليها مناطق تجهيز الصادرات الهجينة وأنواع أخرى من المناطق الاقتصادية الخاصة بنسبة 15% و 14% على التوالي.

وبالنسبة إلى التقرير، أجريت زيارتين ميدانيتين لإجراء تحليل متعمق وشامل. وطبقاً لهاتين الزيارتين الميدانيتين، جذبت منطقة بينانج في ماليزيا حوالي 16 مليار دولار أمريكي منذ عام 1999 وتم تقدير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي توفرت في بينانج بما يزيد على 250 ألف فرصة عمل. علاوة على ذلك، بلغت قيمة الصادرات للمنطقة حوالي 29 مليار دولار أمريكي في 2016، بما يعادل 14.5 بالمائة من إجمالي الصادرات القومية.

إضافة إلى ذلك، جذبت منطقة طنجة الحرة في المغرب استثمارات بحوالي 4.2 مليار دولار أمريكي منذ عام 2003، بما يعادل تقريباً 8 بالمائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى القومي. كما أسهمت تلك المنطقة في توفير ما يزيد على 65 ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من 30 ألف فرصة عمل غير مباشرة. وبلغت قيمة الصادرات 6.5 مليار دولار أمريكي في 2016، بما يعادل تقريباً 25 بالمائة من إجمالي الصادرات المغربية.

وطبقاً للتقرير، واجهت الدول الأعضاء التحديات التالية فيما يتعلق بتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة:

- المناخ التنظيمي والإداري الضعيف - بما في ذلك سهولة إنجاز الأعمال،
- مناخ الأعمال السيء،
- الإدارة غير الحيدة للمناطق،
- البنية الأساسية غير الموثوقة للمرافق،
- الجودة الرديئة للبنية الأساسية للنقل والمواصلات<sup>1</sup>.

ولمعالجة تلك التحديات، توصلت مجموعة عمل التجارة في اجتماعها التاسع إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تصميم وتطوير مناطق اقتصادية خاصة تماشيًا مع الإستراتيجيات الوطنية الخاصة لضمان تكاملها مع الأهداف الوطنية للنمو الاقتصادي وأولويات القطاع الصناعي،
- تعزيز الأداء الاقتصادي لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تطوير إطار حوافز فريد - مالي وغير مالي - يجذب الاستثمارات ويعزز من بيئات الأعمال ذات الكفاءة والفاعلية،
- تعزيز الميزة التنافسية لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الاستهداف الفعال للمواقع والقطاعات استنادًا إلى المعرفة القوية بالأولويات الاقتصادية القومية والميزات التنافسية،
- وضع إطار عمل قانوني وتنظيمي فعال لإنشاء بيئة عمل اقتصادية "خاصة" تراعي وتكمل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية،
- تكليف/تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدولة ودعم برامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال المشاركة الفعالة للجهات المعنية الرئيسية وتطوير مجموعات عمل للمناطق الاقتصادية الخاصة.

## 6. المشروع الرائد للكموسيك بشأن التجارة: نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة

### التعاون الإسلامي

منذ تأسيس الكومسيك، كانت التجارة واحدة من أهم أوجه التعاون. ولتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكومسيك برامج ومشروعات بغية تحقيق هذا الهدف. ويمثل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحدًا من أهم مشروعات الكومسيك التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ولتفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما مصادقة الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية. وابتداءً من ديسمبر 2014، استوفى العدد المطلوب من الدول المتطلبات اللازمة للنظام. مرفق قائمة توقيع/ تصديق الدول الأعضاء على نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1.

<sup>1</sup> مكتب تنسيق الكومسيك، المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الاستفادة من الخبرات، 2017.

ومع ذلك، لبدء العمل بالنظام، ثمة بعض الخطوات العملية التي يجب اتخاذها بمشاركة الدول الأعضاء. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. وحتى نوفمبر 2017، سلمت كل من تركيا وماليزيا والمغرب وباكستان والأردن وبنجلاديش وإيران قوائم الامتياز المحدثّة. وفي هذا الإطار وبهدف تفعيل النظام يتوجب على ثلاثة دول أعضاء مشاركة تقديم قوائم امتيازاتها المحدثّة.

على الجانب الآخر، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات من الأختام المطبوعة إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، ستعمل جميع وظائف النظام بالكامل.

بالإضافة إلى الإعدادات الفنية لتشغيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أنشطة متنوعة للعمل على زيادة الوعي بالفوائد المحتملة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورشة عمل حول نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك يومي 13 و14 سبتمبر في جاكرتا، إندونيسيا.

## 7. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتجارة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

وفي عام 2016، نفذت وزارة التجارة والصناعة والجمعيات التعاونية في أوغندا مشروع «تحسين إمكانات تقديم خدمات تيسير التجارة» وكخطوة أولى، قامت الجهة المالكة للمشروع بإجراء زيارة دراسية لكل من مصر وتركيا. التقى خبراء المشروع مع المنظمات المعنية لمناقشة الوضع الحالي لشؤون تيسير التجارة في الدول الشريكة. كما ساعدت الزيارات في التعرف إلى الحلول المتعلقة بإقامة مجالس وطنية لتيسير التجارة في الدول الشريكة. جرى عقد ورشة عمل على مدى يومين لمناقشة أمور تيسير التجارة وبحث إمكانات إقامة مجالس وطنية لتيسير التجارة في أوغندا وتركيا ومصر. وفي نهاية المشروع تم إعداد تقرير تحليلي حول الموضوع.

وبجري خلال العام 2017 تنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال التعاون التجاري. المشروع الأول هو «تيسير العلاقات التجارية بين فلسطين والدول الإسلامية» ويجري تنفيذه من قبل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. يتألف المشروع بالأساس من ورشتي عمل تقامان في الجزائر والسعودية، بهدف تغيير صورة الصادرات الفلسطينية وبيئة الأعمال فيها، إلى جانب تعزيز العلاقات التجارية القائمة بين الدول المعنية.

الجهة المسؤولة عن المشروع الثاني هي وزارة التجارة والصناعة في سورينام. ومن المتوقع أن يعمل المشروع على تعزيز خدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا لتحسين مشاركتهما في سلاسل القيمة العالمية يتضمن المشروع ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (1) إعداد دراسة مقارنة بين سورينام وغيانا وتركيا حول الوضع الحالي لإجراء الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها، (2) تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق و(3) إنشاء وحدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوزارة لمساعدتها، وذلك عبر تطبيق يحمل اسم «المركز الافتراضي المتكامل».

أما المشروع الأخير فينفذه المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وغرض المشروع هو تبسيط وتيسير الإجراءات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك عبر استحداث مرصد لمراقبة العقبات غير التجارية، من أجل جمع شكاوى المصدرين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ودراسة سبل وأساليب تعزيز التدفق التجاري بين الدول الأعضاء. من المتوقع أن يساهم المشروع في إقامة وحدة شبكية منفصلة للدول الأعضاء لتقديم تقاريرها حول العقبات غير التجارية بناء على الآراء والملاحظات التي يتم جمعها خلال ندوة تنظم ضمن المشروع.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلق مكتب تنسيق الكومسيك الدعوة الخامسة للمشروعات في سبتمبر 2017. وفي نطاق تنفيذ المشروعات لسنة 2018، فقد تمّ اختيار 7 مقترحات مشاريع في مجال التعاون التجاري.

## الملحق 1

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (حتى نوفمبر 2017)

م.	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتيازات
		وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	
1	البحرين	√	√	√	√	√	√	√
2	بنجلاديش	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	√	---	√	---	√	---	---
4	بوركينافاسو	√	---	√	---	√	---	---
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	---
6	تشاد	√	---	---	---	---	---	---
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	---
8	ساحل العاج	√	---	√	---	√	---	---
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	---
10	مصر	√	√	√	---	---	---	---
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	---
12	غامبيا	√	√	√	√	√	√	√
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	---
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	---	---	---
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	---
16	إيران	√	√	√	√	√	√	√
17	العراق	√	√	---	---	---	---	---
18	الأردن	√	√	√	√	√	√	√
19	الكويت	√	√	√	√	√	√	√
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	---
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	---
22	ماليزيا	√	√	√	√	√	√	√
23	المالديف	√	√	---	---	---	---	---
24	موريتانيا	√	√	√	---	---	---	---
25	المغرب	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	√	√	√	---	---	---	---

	---	√	---	√	---	√	نيجيريا	27
√	√	√	√	√	√	√	سلطنة عُمان	28
√	√	√	√	√	√	√	باكستان	29
	√	√	√	√	√	√	فلسطين	30
√	√	√	√	√	√	√	قطر	31
√	√	√	√	√	√	√	المملكة العربية السعودية	32
	---	---	---	---	√	√	السنغال	33
	---	√	---	√	---	√	سيراليون	34
	√	√	√	√	√	√	الصومال	35
	---	√	---	√	---	√	السودان	36
*√	√	√	√	√	√	√	سوريا	37
	---	√	---	√	√	√	تونس	38
√	√	√	√	√	√	√	تركيا	39
√	√	√	√	√	√	√	الإمارات العربية المتحدة	40
	---	---	---	---	√	√	أوغندا	41
14	17	32	17	33	30	40		

\*أوعزت القمة غير العادية الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بتعليق عضوية جمهورية سوريا العربية.